٧ - منهج التفسير العلمي

وبهذا المنهج الذي يُضافُ إلى المناهج الأخرى يكونُ القُرآنُ الكريم متمثلاً بِعِلْمِ التَّفسِير قد غَطَّى جميع جوانب الحياة وحاجاتها المتعددة، وسائر ميادينها الإنسانية والشرعية والفلسفية والصناعية والكونية.

وقد عَزَا أَصْحَابُ التَّفسير العلمي في العصر الحديث أتجاههم هذا إلى **عدةِ أُمُورٍ**، هي:

الأمر الأول: الرَّدُّ على مُخطّطات الغزو الفكري، والوُقُوفُ بوجهها والتصدي لها.

الأمرُ الثَّانِي: أنَّ هذا المنهج أراد أن يُلفِتَ أنظار المسلمين إلى العلوم المختلفة؛ كي يستفيدوا منها. الأمر **الثالث:** الاغتباط الحاصل لدى المسلمين بسبب التَّوافُق الناشئ بين الحقائق العلمية الحديثة وبين أخلدِ ما نَدِينُ به؛ وهو القُرآنُ العظيم.

الأمرُ الرَّابع: لقد ثبت أنَّ القُرآنَ الكريمَ أشار مُجمَلاً أو تفصيلاً في آياتٍ عدة إلى مجموعة من الحقائق العلمية المقررة التي لا تقبل الجدل؛ مما يدل على إِعْجَازِهِ الرَّبَّانِي.

الأمر الخامس : تأثير التفسير في الحركات العلمية.

الأمر السادس: أن باب التفسير مفتوح أمام كُلِّ مُجتهد في فهم القُرآن وتدبُّرِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ بِحَسَبِ مقتضياته ومستوى عِلْمِهِ.

الأمر السابع: إظهار الإعجاز العِلْمي للقرآن الذي أشار إلى حَقَائِقَ عِلْمِيةٍ بالتَّصْرِيح تارةً، وبالتلميح أُخرى، إجمالاً أو تفصيلاً.

****

وقد أنكر فريق من العلماء منهج التفسير العِلْمي جُملةً وتفصيلاً، وحُجَّتُهُم في ذلك تتلخص

بالاعتراضات الآتية:

الاعتراضُ الأَوَّل: إنَّ الفَهْمَ الدَّقيقَ للألفاظ يُحتُمُ علينا فَهمَهَا في حُدُود الاستعمال الذي نَزَلَتْ فيه.

الاعتراضُ الثَّاني : يجب أن نَقِفَ بعبارات القُرآن عند ما فَهمَهُ العرب الخلص.

الاعتراضُ الثَّالث: إنَّ مُهِمَّةَ القُرآن دينية أعتقادية، وليسَتْ عِلْمية.

الاعتراضُ الرَّابع: ينبغي أن لا نُقحِمَ النَّظرياتِ العِلْمِيةَ على القُرآن الكريم، أو أن نَعُدَّ أَنَّ القُرآن مُلَزَم

ومطالب بموافقتها كُلَّما تغيّرت من زمن إلى ن تفكير إلى تفكير.

الاعتراض الخامس : التَّفسير العلمي يحملُ أصْحَابَهُ على تأويل القُرآن تأويلاً متكلفاً يتنافى مع الإعجاز،

ولا يُسيغُهُ الذَّوْقُ السَّليم.

هذا، **ومن الأحْوَطِ وُجُوباً أن يُحكَمَ التَّفسِيرُ العِلْمِيُّ ويُحاطَ بِجُمْلَةِ قواعد،** أهمها:

القاعدة الأولى: يجب على المفسر أن لا يُخالف القواعِدَ اللُّغوية الواضِحَةَ والمقرَّرَةَ في التفاسير والمعجَماتِ اللُّغوية، ولا يخرج عنها في تفسيره.

القاعدة الثانية: ينبغي أستنباط القضايا إما من صَرِيحِ النَّصُ، أو من إشارات قوية واضِحَةٍ فيه.

القاعدةُ الثَّالثة: يجب أن لا يُفسر القُرآنُ العظيم إلا بالحقائق العلمية الثابتة، والابتعاد عن النظريات العلمية المحتملة، والتي تخضع للتَّغيير والتَّبدل.

القاعدة الرابعة: لا بُدَّ من جَمْعِ كُلِّ الآيات الواردة في الموضوع المبحوث عنه وأستقصاؤها على نحو شامل؛ كي نستطيع التوصل إلى الحقيقة.

القاعدة الخامسة: تجنب التمحل والتكلُّف بتحميل الألفاظ القرآنية فوق ما تحتمل.

القاعدة السادسة: أن يكونَ التَّفسير العِلْمي طريقاً للهداية.

جدير بالذكر أنَّ القُرآنَ الكريمَ قد أعجز بأسلوبه الفذ كُلَّ من يتكلم العربية؛ فكان معجِزَاً بفصاحة ألفاظه، وبلاغة أساليبه أمَّا سَائِرُ العَالَمينَ من الذين لا يتكلمون العربية، ولا يتذوقونَ الفُنُونَ العالية التي وَرَدَتْ فيه ممن فاتهم إعْجَازُ أسلوبه من أوربيين، وأمريكيين، وروس، وهُنُود، وأفارقة... فقد أعجَزَهُم هذا القرآن بحقائقه

العلمية والكونية والنفسية المبثوثة في الآفاق والأنفُس والأَحْيَاءِ والأشياء، وصَدَقَ اللهُ العظيم القائل: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْأَفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣] .

****

٨ - منهج التفسير الموضوعي

سَبَقَ لنا بيانُ أنَّ عِلْمَ التَّفسير يُصنَّفُ بشَكْل عام إلى أربعة أنواع أو مَنَاهِجَ رئيسة؛ ومنها «التفسير الموضوعي»، والذي يعني: ((جمع الآيات المتفرقة في سُوَر القُرآن، المتعلقة بالموضوع الواحد لفظاً وحُكماً، أو المرتبطة بمُصطلح قرآني مُعيَّن، وتفسيرها بحَسَبِ المقاصد التي تضمنتها . أو قد يتم تحديد سورةٍ مُعيَّنةٍ تمهيداً لدراستها دراسةً مستقلة))؛ فهو تفسير لواحِدٍ من ثلاثة أشياء أو أُمُورٍ رئيسة، واستقصاء آيات القرآن حولها، وإفرادها بالدرس:

١- **الموضوع القُرآني**؛ مثل: «بر الوَالِدَينِ في القُرآن الكريم»، أو «أحكام الأُسرَة في القرآن الكريم»، أو «تنظيم الحياة الزوجية في القرآن الكريم»، أو «فَضْل النفقة في القُرآن الكريم»، أو «طلب العلم في القُرآن الكريم»، أو «الاستغفار وثماره في القرآن الكريم».

٢- **المصطلح القُرآني**؛ مثل: «القُرآن»، أو «الإيمان»، أو «الصَّلَاة»، أو «الزَّكاة»، أو «الدُّعاء». وهذان اللونان الشَّامِلَانِ من التَّفسير يُطلَقُ عليهما اسْمُ: «التَّفسير الموضوعي الكلي أو المطلق»؛ لأنهما يبحثان عن دلالات الموضوع أو اللفظة «المصطلح» في جميع القُرآن من دون استثناء.

٣- **السُّورة القُرآنية**؛ بأن يتناوَلَ الباحِثُ سُورةً مُحدَّدةً، ثُمَّ يَشرَعُ بدراستها بالتفصيل على وفق ما تمليه قواعِدُ هذا المنهج وخطواته المنطقية، وهذا اللون الموضعيُّ من التَّفسير يُسمى: «التفسير الموضوعي الجزئي أو المقيد»؛ لأنه يكتفي بالبحث عن دَلالات السُّورة في موضعها، من غير أن يتعداها إلى موضع آخَرَ أو سورة أخرى.

ويُعدُّ «منهج التفسير الموضوعي» واحداً من أجل المناهج العصرية المُستَحدَثَةِ وأَكثَرِهَا فَعَالِيةً وأهميةً وتداولاً، وإن كانت له بعض الجذور الممتدة إلى الماضي؛ ولكن من غير الاصطلاح عليه بهذا الاسم؛ ولكنها ازدادتْ عُمْقاً ورُسُوَّاً مع مُرُور الزمن وتقادم الأيام والأعوام؛ إذ لم يكن هذا المنهج يومذاك على هذا القدر من السَّعَة، ولا بهذا المقدار من المنهجية وعُلُو الشَّأن؛ فإنَّه يكشِفُ لنا الصُّورَ المتعددة

التي عَرَضَ لها القُرآنُ الكريم؛ وبذا فإنَّه يُتيحُ لنا الاطلاع على أسْرَارِهِ النَّفيسة الكامنة أكثر من أي منهج

تفسيري آخر.